من مسائل الخلاف النّحوي عند ابن تيمية

أ. السّعيد بوعبد الله

جامعة مولود معمري ، تيزي-وزو

البريد الإلكتروني: bsaraamina@yahoo.fr

الملخّص: تسعى هذه الورقة إلى إظهار بعض جوانب المعرفة النحوية التي امتلك ابن تيمية ناصيتها ، والتي ضمّنها مختلف كتبه لاسيما موسوعته الموسومة ، (مجموع الفتاوى). وهذا من خلال عرض بعض مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وتوضيح رأي كلّ فريق ، وما رجّحه ابن الانباري (ت577ه) في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، وتبيين آراء ابن تيمية في كل مسألة ومناقشتها ، وإيضاح ترجيحه النحوي ونقده. وقد وقع اختيارنا على خمس مسائل نحوية هي: تقدير المحذوف في البسملة ، اشتقاق الاسم ، "ما" العاملة عمل ليس ، العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار ، وأخيرا مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر.

الكلمات المفاتيح: ابن تيمية ، الخلاف النحوي ، البصريون ، الكوفيون ، الترجيح ، ابن الانباري ، المحذوف ، الاسم ، الضمير ، المبتدأ ، الخبر.

" IBN TAIMIA' s grammatical controversy issues"

Abstract: This paper seeks to show some aspects of grammatical knowledge which IBN TAIMIA owned its cornestone, and included in his different books especially its tagged vocabulary called (total FATAWAS) by viewing some issues of gramnatical controversy between gramnarians the koffis and basarians with showing arguments of each school. IBN ANBARI suggested in his book (fair in matrers of dispute) .After that he shows and dissusses "IBN TAIMIA" oppinion and his gramnatical improvement through criticism and evaluation.We have choosen randomly these weavers.

they are as following: the question of appreciation in BASMALAH. and question of noun derivation, the question of "MA" working as "LAISSA" and the addition to the pronoun ; and also the factor of lifting "mubtada and al-khabar".

Key words: Ibn Taymiyyah; the grammatical conflict; Basra people; Kufa people; the outweigh; Ibn Elanbari; al-mahduf; al-damir; mubtada and al-khabar.

مقدمة: يسلّم الدارسون أنّ النّحو العربي قد نشأ على يد أبي الأسود الدّؤليّ(ت69ه) ، وكان إذ ذّاك محض ملاحظات استقاها من طبيعة تركيب اللّغة العربية. و يشهد لذلك ما أُثر عنه من أنّه أحضر غلاما نبيها ، وأمره بنقط المصحف تمييزا لحالات الإعراب المختلفة ، فسنّ بذلك طريقةَ تمييز الظواهر اللّغوية وتصنيفها. وخلف من بعده نحاة ساروا على نهجه في الاستقراء والاستنباط ؛ غير أنّهم اعتمدوا كلام العرب في دراسة التراكيب العربية ، وما ينتج عنها من معانٍ مختلفة.

ويُعدّ أبو عمرو بن العلاء البصري (ت154 ه) أوّل من رسم هذا السّمت ، فهو الذي سنّ الرحلة إلى البوادي ، وشافه الأعراب الخلّص ، وحدّد مكان الفصاحة ؛ فسار من أتى بعده على سمته التي رسم ، ونهجه الذي وسم ، فأنتش النّحو رشيمات من بنات البيئة العربية ، سليمة المظهر ، صافية الجوهر. و أتى الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت170ه) ، فسقاها ممّا حباه الله من ذهن سائل وقّاد ، فنظر فيما جاء به سلفه نظرة عارف محقّق ، وعزا ظواهر العربية لما تقتضيه من سلامة الحسّ والمنطق ، فاعتلّ لتراكيب العربية بما أيقن أنّه من حكمة العرب وضعا ، وفتح باب الاجتهاد في تعليل الظواهر اللّغوية ، والأخذ منها بما هو أقرب لروح اللّغة وهيكلها ، إذا لم تكن العلل مأخوذة عن العرب. ثمّ جاء سيبويه ، فأظهر علْم الخليل وزاد عليه ، فتجلّى أثرا مدوّنا في مؤلّفه (الكتاب) الذي امتزج فيه الوصف المحض للظواهر بالتعليل لها.

لقد خرج كتاب سيبويه للناس ، عملا مكتملا ، أعجز من بعدَه ، فاقتصر النحاة بعدئذ على الغرف منه ، أو على شرحه وبسط مسائله ، محاولين في ذلك تجاوز ما جاء فيه. فاعتنوا

بالعلل ومدّوا فيها ، وأوغلوا في القياس والجدل ، حتى انتهى النّحو عند أهل الصّناعة رياضةً ذهنيةً ، وقواعد معيارية فجّةً تنفر منها العقول ، وتنْبو عنها الأفهام والأحلام.

غير أنّ المتأمّل في كتب الأصوليين والمفسّرين في الوقت نفسه ، يجد أنّهم قد ضمّنوا كتبهم زخما هائلا من المسائل النّحوية ، وبتأمّل أولي يمكن للمستقري أن يلحظ شَبَه طريقتهم في النّحو بطريقة الدّؤلي ، وأبي عمرو ، والخليل وسيبويه: إذْ لم يكن قصدهم تناول المسائل النّحوية من حيث هي هي ، وإنّما تناولوها لخدمة ما يسعون إلى إثباته من تأصيل فقهيّ ، أو تفسير.

ولعلّ المتأمّل في كتب ابن تيمية يتجلّى له بوضوح حضور المسائل النّحوية فيها ، كما يلحظ طريقته الفريدة في بسطها وعرضها ، وترجيح ما اختلف فيه النّحاةُ منها ، وهذا ما كان عاملا رئيسا في كتابة هذا المقال.

ترجمة موجزة لابن تيمية: هو أبو العباس تقي أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ؛ وُلِد في العاشر من ربيع الأوّل سنة (661 هـ) في حرّان[1]. ثمّ انتقل إلى دمشق ، و بها نشأ وترعرع ، وتلقى مبادئ العلوم الدينية واللغوية على يد أبيه عبد الحليم ، وجدّه عبد السلام[2]. ثمّ طلب مختلف العلوم ، فتبحّر في علم الحديث ، وأقبل على علم التفسير ، فبرز فيه وأحكم أصول الفقه ، وقرأ العربية على ابن عبد القويّ ؛ وهو ابن بضع عشرة سنة[3].

وقد كان ابن تيمية فطنا لبيبا متوقّد الذكاء ، ومع فرط ذكائه كان قويّ الشكيمة عزيز النّفس ، قوّالا للحق ، وهو ما جلب عليه الكثير من المحن ، فسُجن عدّة مرّات ، كان آخرها سنة (726 هـ) بقلعة دمشق ، وبقي بها سنتين وثلاثة أشهر ، ثمّ توفّي رحمه الله[4] ، وكان ذلك سنة (728 هـ)[5].

أتقن ابن تيمية علم العربية ، لا سِيما النّحو والصّرف ، وهو يرى أنّ تعلّم علوم العربية واجب ، يقول: « فمعرفة العربية التي خوطبنا بها مما يُعين على أنْ نفقه مرادَ الله ورسوله بكلامه ، وكذلك معرفة دلالة الألفاظ على المعاني ؛ فإنّ عامة ضلال أَهْل البدع كان بهذا السبب»[6] فهو يرى أنّ تعلّم اللسان العربي هو السبيل إلى معرفة كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم على الوجه الصحيح ، ولهذا فهو يعدّه فرض كفاية ؛ يقول: « ومعلوم أَن تعلم العرِبية ؛ وتعليم العربيّة فرض على الكفاية ؛ وكان السّلف يؤَدبونَ أولادهم على اللحن ؛ فنحن مأمورون أمر إيجاب أَو أمر استحباب أن نحْفظ القانون العربيّ ؛ ونصْلح الْأَلْسن المائلة

عنه ؛ فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسّنّة ؛ والاقتداء بالْعرب في خطابها. فلو تُرك النّاس على لحنهم كَان نقصا وعيبا»[7]. فهو يحمل تعلّم العربية وبخاصة علمي النحو والصّرف على أحد وجهين ؛ إمّا الوجوب وإمّا الاستحباب ، ويعدّ اللّحن في اللغة نقصا وعيبا.

وابن تيمية حافظ لأصول اللّسان العربي ، متمكّن من ناصية قوانينه وقواعده ، والمتأمّل في كتبه يلمس براعته في علوم النّحو والصّرف والبلاغة ، وغيرها. وفي هذا البحث أورد بعضا من مسائل الخلاف النّحويّ ، بين البصريين والكوفيين ، وموقف ابن تيمية منها. وهي مسائل سأعرضها على الترتيب الآتي:

- ✓ تقدير المحذوف في البسملة ؛
- ✓ اشتقاق الاسم ؛
- ✓ ما العاملة عمل ليس ؛
- ✓ العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ.
- ✓ عامل الرّفع في المبتدأ والخبر.

1- تقدير المحذوف في البسملة: جاء في (مجموع الفتاوى) لابن تيمية: «...إنما هو قوله: بسم الله. وهذه جملة تامة إما اسمية على أظهر قول النحاة ؛ أو فعلية ؛ والتقدير ذبحي باسم الله أو أذبح باسم الله وكذلك قول القارئ "بسم الله الرحمن الرحيم" فتقديره: قراءتي بسم الله ؛ أو أقرأ بسم الله. ومن الناس من يضمر في مثل هذا ابتدائي بسم الله ؛ أو ابتدأت بسم الله. والأول أحسن ؛ لأن الفعل كله مفعول بسم الله ليس مجرد ابتدائه»[8].اختلف النّحاة في تقدير المحذوف في قولنا "بسم الله" ، فذهب البصريون إلى أنّ الجملة اسميّة ، وقدّروا فيها حذف المبتدأ ، وتقدير الكلام كما قال ابن تيمية: "قراءتي" أو "ابتدائي". و"بسم الله" شبه جملة متعلّقة بخبر محذوف تقديره "حاصل" ، يقول سيبويه في باب "ما تكون فيه "أنْ" بمنزلة "أي": «أوّل ما أقول أَنْ بسم الله ، كأنّه قال: أوّل ما أقول أنّه بسم الله... وأما قوله: أَنْ بسم الله ، فإنّما يكون على الإضمار ، لأنّك لم تذكر مبتدأ أو مبنيًّا عليه.»[9].ومؤدّى كلام سيبويه ، أنّ المضمر إنّما يُقدّر مبتدأً على الرّفع ، أو على النّسخ بـ "إنّ" إذ جعل سبب التّخفيف في نون "أنْ" هو إسقاط الهاء ، التي هي اسم "إنّ". والتّقدير في عبارة سيبويه: "أوّل ما أقول أنّ قولي بسم الله".

وذهب الزّجّاج إلى وجود معنى الابتداء ، غير أنّه قدّر المحذوف فعلا ، يقول: «الجالب للباءِ معنى الابتداء كأنك قُلْتَ: "بدأت باسم الله الرّحمن الرحيم" ، إلا أَنَّهُ لم يحتَج لذكر

"بدأت" لأنّ الحال تنبئ أنك مبتدئ»[10].فالزّجّاج وإن قدّر المحذوف بـ"بدأت" وهي فعْل ، فإنّما حمله على وصف حال الابتداء بالتّسمية للقائم بالفعل ، فهو مقدّر عنده في كلّ الأفعال بـ"بدأت" من حيث كون الابتداء معنى قائما في نفس الفاعل ، فيكون التقدير في قول "الذابح" أيضا: "بدأت" ، وهكذا في كلّ الأفعال.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الجملة فعلية ، وقدّروا فيها حذف الفعل وتقدير الكلام: "أقرأ" أو "أبدأ" ، و"بسم الله" شبه جملة في محل نصب على الحالية ، أو متعلّقة بحال محذوفة والتقدير: "أبدأ قائلا بسم الله" ، قال النحّاس: «وموضع الباء وما بعدها عند الفرّاء ♥ نصب ؛ بمعنى "ابتدأت بسم الله الرّحمن الرّحيم" ، أو "أبدأ بسم الله الرّحمن الرحيم" ، وعند البصريين رفع بمعنى "ابتدائي بسم الله"»[11].وهي عند الكوفيين تحمل معنى الحال من الفاعل ، لحظة قيامه بالفعل ، قال أبو السّعود: «﴿**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾ [هود ،41] متعلقٌ بـ"اركبوا" حالٌ من فاعله ؛ أي: "اركبوا مسمّين الله تعالى" أو "قائلين بسم الله" ، ويجوز أن تكون مستقلةً من مبتدأ وخبر»[12] ، وهو اختيار الألوسي في تفسيره[13].

وقد استحسن ابن تيمية رأي البصريين ، مع أنّه لم يُنكر على الكوفيين تقديرهم ؛ وذلك لأنّ فعل التسمية منعقدة عليه نيّة الفاعل قبل شروعه في الفعل ، لا حال قيامه به فحسب. وهذا الرّأي نقله عنه ابن كثير في تفسيره ؛ حيث يرى أنّ القولين عند النحاة في تقدير المتعلق بالباء في قولك: "بسم الله" ، هل هو اسم أو فعل متقاربان ، والقرآن الكريم ورد بهما معًا. أمّا من قدّره بـ"اسم" تقديره "بسم الله ابتدائي" ؛ فقوله تعالى: ﴿**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**﴾ [هود ،41] ، ومن قدّره بـ"الفعل" أمرا أو خبرا نحو: "أبدأ بسم الله" أو "ابتدأت باسم الله" ؛ فلقوله تعالى: ﴿**اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ**﴾ [العلق ،1].وكلا التقديرين صحيح ؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من مصدر ، فلك أن تقدّر الفعل ومصدره ؛ وذلك بحسب الفعل الذي سميت قبله ؛ إن كان قياما أو قعودا أو أكلا أو شرابا أو قراءة أو وضوءا أو صلاة[14].

2- اشتقاق الاسم: ذهب البصريون إلى أنّ الاسم مشتقّ من السّمو ؛ وهو العلوّ والارتفاع ، وذهب الكوفيون إلى أنّه مشتقّ من الوسم ؛ وهو العلامة ، قال ابن منظور: «وَاسْمُ الشيءِ وسَمُه و سِمُه و سُمُه وسَماهُ: علامَتُه. التَّهْذِيبِ: والاسم أَلفُه أَلفُ وصل ، وَالدّليل على ذَلك أنّك إذا صَغرْت الاسم قلْتَ سُمَيٌّ ، والعرب تقول: هذا اسمٌ ؛ مَوْصول ، وهذا أُسْمٌ. وقالَ

الزّجاجُ[15] : معْنى قولنا "اسمٌ" هو مشتق مَنَ السُّموّ ؛ وهو الرفعة ، قال: والأصل فيه "سِمْوٌ" مثل: "قِنْوٌ" و "أَقْناءٍ". الجوْهرِي: والاسمُ مُشْتق مِنْ "سَمَوْتُ" لأنّه تنويه ورفعة»[16] .

وقد نقل الأنباري المسألة مطوّلة في الإنصاف ، وعرض فيها حجج كلّ فريق وناقشها بالتفصيل ، ثمّ انتهى إلى ترجيح رأي البصريين[17] ، وهو ما وافقه جمهور النّحاة لأنّ قواعد الاشتقاق تنصره ، وكذا نظائره في كلام العرب.

وقد تطرّق ابن تيمية لمسألة اشتقاق الاسم ، فذكر فيها أقوال النّحاة البصريين والكوفيين ، يقول في اشتقاقه: «وهو مشتق من " السّمو" وهو العلو كما قال النّحاة البصريون ، وقال النّحاة الكوفيون هو مشتق من " السمة " وهي العلامة»[18] ، وابن تيمية ينصر قول البصريين ويتبنّاه ، يقول: «فإن الاسم مقصوده إظهار "المسمّى" وبيانه»[19] ، ويرى بأنّ اشتقاقه مأخوذ من السّموّ ، وهو أتمّ وأكمل ، يقول: «لكن اشتقاقه من "السمو" هو الاشتقاق الخاص الذي يتّفق فيه اللّفظان في الحروف وترتيبها ، ومعناه أخصّ وأتم. فإنّهم يقولون في تصريفه "سميت" ولا يقولون وسمت وفي جمعه أسماء لا أوسام وفي تصغيره سمي لا وسيم. ويقال لصاحبه مسمّى لا يقال موسوم وهذا المعنى... فالاسم يظهر به المسمّى ويعلو ؛ فيقال للمسمى: سمّه: أي أَظْهِره وأعْلِه أي أعْلِ ذكره بالاسم الذي يذكر به»[20] .أمّا النّحاة فقد ذهبوا في تفسير معنى العلوّ في الاسم ثلاثة مذاهب:

الأوّل: أنّه يعلو على المسمّى ؛

الثاني: أنّه يعلو قسيميه الفعلَ و الحرف[21] ؛

الثالث: أنّه يُعْلي المسمَّى فيظهره ، ويُبيّنه ، وهو اختيار ابن تيمية[22] .

أمّا في وزن "اسم" فيقول: «وَوزنه "فُعْلٌ" و "فِعْلٌ" وجمعه "أَسْمَاءٌ" ك "قِنْوٍ" و "أَقْنَاءٍ" و "عُضْوٍ" و "أَعْضَاءٍ". وقد يُقال فيه "سُمٌ" و "سِمٌ" بحذف اللام»[23] . وهذا القول في وزن "الاسم" هو قول البصريين ، فأصله "سُمْوٌ" بالضمّ والكسر ، ثمّ حُذفت اللّام وهي الواو ، وعُوّضت بهمزة الوصل في أوّله ؛ فصار "اسم" ، وفي وزنه قول آخر لم يذكره ابن تيمية وهو "اِفع" بحذف اللاّم أيضا ، وجعلوا وزنه على هذا النّحو ؛ لأنّ ألف الوصل ليست من الكلمة عندهم ، فحذفوا اللّام من الوزن كما حذفوها من الكلمة ، وحذفُ لام الكلمة وتعويضها بهمزة الوصل شائع مطّرد في لغة العرب.

وابن تيمية مع تبنّيه لرأي البصريين وترجيحه إيّاه ، إلاّ أنّه لا يُخَطّئ رأي الكوفيين في اشتقاق الاسم من "السّمة" ؛ بل يراه صحيحا ، حملا على الاشتقاق الأوسط ، يقول: «وقال النحاة الكوفيونَ هو مشتقّ من "السّمَةِ" وهي العلامة ، وهَذا صحيح في "الاشتقاق الأَوسط": وهو ما يتفق فيه حروف اللفظين دون ترتيبهما ؛ فإنه في كليهما "السِّينُ وَالْمِيمُ وَالْوَاوُ" ، والمعنى صحيح ؛ فإن "السِّمَةَ وَ السِّيمَا" العلَامة. ومنه يقال: "وَسَمْتُه أَسِمُهُ"»[24] .

إنّ التّفصيل الذي أورده ابن تيمية في الخلاف حول مسألة اشتقاق الاسم ، وعرضه لآراء البصريين والكوفيين ، وإحاطته بحجج كلّ فريق ، وطريقة ترجيحه ، توحي بأنّه مطّلع على المسألة في أمّهات كتب النّحو ، لا سِيما كتاب الإنصاف ؛ إذْ عرض معظم الحجج التي أوردها الأنباري. كما يؤكّد أنّه ذو شخصية علمية قويّة ؛ وبخاصة في النقد والتّحليل والترجيح ؛ إذ لم يُتابع الأنباري في تخطيئه للكوفيين ، بل اكتفى بذكر رأيهم ، ووجد له وجها حسنا حمله عليه ، وهو كون اشتقاقهم يدخل في الاشتقاق الأوسط ، كما أنّ معناه صحيح في العربية ، كما أنّه اكتفى في المسألة بذكر القدر الكافي لاحتجاجه في المسألة التي كان بصدد الحديث فيها ؛ وهي كون "اسم الله يتناول ذاته وصفاته"[25] .

3- ما العاملة عمل ليس: تدخل "ما" النّافية على الأسماء والأفعال ، فهي من الحروف المشتركة ، وللعرب في دخولها على الجمل الاسمية لغتان:

- **الأولى:** بقاء الرفع في المبتدأ والخبر ، وهي لغة تميم ويُسمّيها النّحاة بـ"ما" التميميّة ، وهي عندهم غير عاملة.
- **الثّانية:** بقاء المبتدأ بعدها على الرّفع وانتصاب الخبر ، وهي لغة أهل الحجاز ، ويُسمّيها النّحاة بـ"ما" الحجازية.

وقد اختلف النّحاة في عمل "ما" الحجازية ، فذهب البصريون إلى أنّها عاملة عمل "ليس" لمشابهتها لها ، فهي ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر. وذهب الكوفيون إلى أنّها غير عاملة ؛ إذِ العمل في الحروف العاملة يوجبه الاختصاص ، وإنّما انتصب الخبر بعدها بنزع الخافض ، يقول سيبويه في باب "ما أُجرِي مجرى ليس في بعض المواضع": «وذلك الحرفُ "ما" ، تقول: ما عبدُ الله أخاك ، وما زيدٌ منطلقاً. وأمّا بنو تميم فيجرونها مجرى "أما" و "هل" ؛ أي" لا يعملونها في شيء وهو القياس ، لأنّه ليس بفعل ، وليس "ما" كـ"ليس" ، ولا يكون فيها إضمار. وأما أهلُ الحجاز ؛ فيشبهونها بـ "ليس" ؛ إذ كان معناها كمعناها»[26].فلمّا كانت حروف الجرّ مثلا مختصّة بالأسماء ، عملت الجرّ فيها ، ولمّا كانت حروف النّصب والجزم مختصّة

بالأفعال عملت فيها النّصب والجزم، ولمّا كانت حروف والاستفهام مشتركة أُهملت ولم تعمل، وحدّ "ما" النّافية في القياس ألاّ تعمل؛ لأنّها من الحروف المشتركة. وقد أورد الأنباري المسألة في كتابه (الإنصاف)[27]، وأورد حجج كلٍّ من البصريين والكوفيين ، ثمّ ضعّف رأي الكوفيين، ونصر رأي البصريين وتبنّاه.

تناول ابن تيمية المسألة دون الإشارة إلى الخلاف الدّائر حولها، وإنّما نبّه على الأصل في عمل الحروف، ثمّ ذكر علّة إعمال "ما" الحجازية، وهي مشابهتها لـ "ليس" يقول: «وذلك لأن الحروف العاملة أصلها أن تكون للاختصاص؛ فإذا اختصتْ بالاسم أَو بالفعل ولم تكن كالجزء منه عملت فيه؛ فـ "إنّ" وأخواتها اختصّت بالاسم فعملت فيه وتسمّى الحروف المشبهة للأفعال؛ لأنّها عملت نصْبا ورفْعا؛ وكثرت حروفها، وحروف الجر اختصت بالاسم فعملتْ فيه، وحُروف الشرط اختصتْ بالفعل فَعملتْ فيه، بخلاف أدوات الاستفهام؛ فإنّها تدخل على الجملتين ولم تعمل؛ وكذلك "ما" المصدرية»[28]

وممّا نبّه عليه ابن تيمية في عمل الحروف المختصّة هو وجوب أن لا يكون الحرف كالجزء من الكلمة التي اختصّ بها، كما هو الشّأن في السّين وسوف، فهي مختصّة بالأفعال، غير أنّها غير عاملة فيها، لأنّها كالجزء من الفعل، قال سيبويه: « ولما لحقها من السين وسوف؛ كما لحقت الاسمَ الألفُ واللام للمعرفة»[29]. فسيبويه يُنزّل السين وسوف من الفعل منزلة "أل" التعريف من الاسم، وكلاهما لا يعمل، قال ابن تيمية: «بخلاف حرف التعريف وحرفي التنفيس: كالسين وسوف؛ فإنهما لا يعملان؛ لِأنهما كالجزء من الكلمة»[30]. ويؤكّد السّيوطي هذا التعليل فيقول: «السين حرف يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال، وينزل منه منزلة الجزء؛ فلذا لم تعمل فيه»[31]. وهذا ما عليه جمهور النّحاة في عمل الحروف.

وقاس ابن تيمية على هذا الأساس عدم إعمال "ما النافية"، وهو القياس؛ لأنّها من الحروف المشتركة، تقول: "ما منطلق زيدٌ" كما تقول: "ما انطلق زيدٌ"، ثمّ ذكر علّة إعمال "ما" الحجازية، قال: «ولهذا القِياس في "ما" النافية أَن لا تعمل أيضا على لغة تميم؛ ولكن تعمل على اللغة الْحجازية التي نزل بها القرآن. في مثل قوله تعالى ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ إِلاَّ اللاَّئِي وَلَدْنَهُمْ**﴾ [المجادلة ،02].و ﴿**قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ**﴾ [يوسف ،31]. استحسانا لمشابهتها "ليس"»[32]. وظاهر قول ابن تيمية أنّه يتبنّى موقف البصريين، إذ جعل "ما" عاملة على اللغة الحجازية، ونقل الآيات التي ساقها سيبويه

والأنباري في الاستشهاد لعملها ، ولعلّ سبب تبنيه لهذا الرّأي هو موافقته لما نزل به القرآن الكريم.

إنّ الخلاف الحاصل حول "ما" العاملة عمل "ليس" مردّه إلى انتصاب الخبر بعدها ، وعليه فالخلاف قائم بسبب التعليل لانتصاب الخبر ، لا لطبيعة العمل أو عدمه في حرف النّفي "ما" ؛ إذ الإهمال فيها يعضده سماعٌ قويّ في اللغة ، وهو لغة التّميميّين ، كما يعضده القياس أيضا بإجماع النّحاة جميعًا بصريين وكوفيين وغيرهم ؛ غير أنّ البصريين سلكوا فيه مسلكهم في التّعليل للظّواهر المتشابهة ، وحمل بعضها على بعض ، سواء كانت هذه المشابهة حاصلة في المبنى ، أو كانت حاصلة في المعنى ، أو فيهما معًا ، كما فعلوا في الحروف المشبّهة بالأفعال ، وفي تشبيه المضارع بالاسم ؛ وإجراء حكم الإعراب عليه ، وفي القول بالتّضمين ، والمسائل عندهم من هذا النّوع كثيرة.

وسلك الكوفيون في المسألة مسلك القياس ، والسّماع معًا ، فقالوا بأنّ الخبر في ما تدخل عليه "ما" انتصب بنزع الخافض ، فأبقوا "ما" على ما يقتضيه القياس فيها ، وعلّلوا انتصاب الخبر بما يوافق القياس في نظرهم ، وهو باب مطّرد في لغة العرب ، إذ من سننهم أنّهم يحذفون حرف الجرّ وينصبون الاسم بعدها ، قال ابن تيمية: «فإنّ الْحرف الخافض إذا حُذف انتصب الاسمُ»[33] ؛ لأنّ الكوفيين يرون أنّ الصّفات (حروف الجرّ) منتصبات الأنفس. فلما حُذفت تركت أثرا منها في الاسم ، غير أنّ البصريين ردّوا هذه الحجّة بدعوى أنّه ليس كلّ مجرور حُذف حرف الجرّ منه يكون منصوبا ، كما هو الشّأن في قوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا**﴾ [الأحزاب ،39] ، فعند إسقاط الخافض في هذا الشاهد يرتفع الاسم بعده ، ويكون فاعلا للفعل "كفى"[34]. كما قرّروا أنّ النّصب بنزع الخافض موقوف على السّماع ، يقول ابن تيمية في ردّه على من زعم في إعراب "سَفِهَ نَفْسَه" أنّ "نفسه" منصوب بنزع الخافض: «وقولهمْ "بإسقاط الخافض" ليس هو أصلا فيعتبر به ؛ ولكن قد تُنزع حروفُ الجر في مواضع مسموعة ؛ فيتعدّى الفعل بنفسه ؛ وإن كان مقيسًا في بعض الصّور»[35] ، وهذا مذهب البصريين ، وواضح أنّ ابن تيمية قد استحسنه وتبنّاه.

4- العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ: من مسائل الخلاف بين النّحاة "جواز العطف على الضّمير المجرور دون إعادة الجارّ"[36]. ومذهب البصريين عدم جواز ذلك إلاّ في ضرورة الشّعر ، قال سيبويه: «وممّا يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمَر المجرور ، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ»[37]. وذلك لأنّ الجارّ مع الاسم المجرور بمنزلة الشّيء الواحد

الذي لا ينفصل ، فلا يجوز القول: "مررت بك وزيدٍ" ؛ لأنّه لا يجوز القول: "مررت بزيدٍ وكَ" ؛ بل يجب إعادة حرف الجرّ.

وأمّا الكوفيون فقد أجازوا ذلك ؛ واحتجّوا لرأيهم بالسّماع من القرآن ومن كلام العرب ، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النّساء ،01]. بجرّ "الأرحامِ" ، وهي قراءة حمزة الزيّات ♣ ، ومن كلام العرب قول الشّاعر [من البسيط]:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَامِ مِنْ عَجَبِ

والبيت من شواهد سيبويه في المسألة ، وقد علّق جوازه بضرورة الشّعر. وزاد ابن مالك من الحديث الشّريف ما رواه البخاريّ في صحيحه عن النّبيّ صلى الله عليه وسلم أنّه قال: «إنّما مثلُكم واليهودِ والنّصارى»[38] بالجرّ[39].

أورد ابن الأنباري هذه المسألة في كتابه (الإنصاف) ، وذكر حجج كلّ فريق ، ثمّ انتصر للكوفيين ، ورجّح رأيهم وأدلّتهم. ولعلّ ابن تيميّة قد نقل عنه هذه المسألة ؛ فبعد أن ذكر آية النساء على قراءة حمزة ؛ أي: بجرّ "الأرحام" قال: «ومن زعم من النحاة أنّه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، فإنّما قاله لمّا رأى غالب الكلام بإعادة الجار ، وإلّا فقد سُمع من الكلام العربي -نثره ونظمه- العطف بدون ذلك ؛ كما حكى سيبويه: "ما فيها غيره وفرسِه" ولا ضرورة هنا»[40]. إنّ الشاهد الذي عزاه ابن تيمية لسيبويه "ما فيها غيره وفرسِه" لم نقف عليه في كتاب سيبويه ، وإنّما ذكره ابن مالك في شرح التّسهيل ونسبه إلى بعض العرب[41] ، ولعلّ ابن تيميّة قد توهّم أنّه من شواهد سيبويه ، إذ أورد ابن مالك بعده مباشرة الشّاهد الشعري الذي أورده سيبويه في الكتاب والذي سبق إثباته.

والخلاصة أنّ ابن تيمية قد تناول مسألة "جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجارّ" ، ولم يذكر الخلاف حول المسألة ؛ بل اكتفى بذكر الوجه الرّاجح عنده وهو رأي الكوفيين ، وقد تبنّاه تبعا للأنباري في الإنصاف ، وعرض رأي البصريين بقوله: "وزعم بعض النّحاة" دون ذكر انتمائهم النّحوي ، واكتفى بالسّماع لدحض رأيهم وردّه ، دون الإشارة أيضا إلى أنّه رأي الكوفيين.

عامل الرّفع في المبتدأ والخبر: اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرّفع في المبتدأ والخبر ؛ فذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ مرفوع بعامل معنويّ ؛ وهو الابتداء ؛ وأمّا الخبر ، فقد ذهبوا فيه ثلاثة مذاهب:

- **أحدها:** أنّ الخبر مرفوع بالابتداء أيضا ؛
- **الثّاني:** أنّه مرفوع بالابتداء والمبتدأ جميعا ؛
- **الثّالث:** أنّه مرفوع بالمبتدأ ، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين[42] ؛ بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان ؛ أي: إنّ كلاّ منهما يرفع الآخر ؛ لتلازمهما.

وقد ذكر ابن الأنباري المسألة في كتابه الإنصاف[43] ، وعرض حجج كلّ فريق وناقشها ، ثمّ تبنّى رأي البصريين في عامل رفع المبتدأ ، وضعّف رأي سيبويه ومن تابعه ، في عامل الرّفع في الخبر ، وقرّر أنّ عامل الرّفع في الخبر هو الابتداء بواسطة المبتدأ.

تناول ابن تيمية المسألة عرَضا في أثناء حديثه عن "الحقيقة والمجاز" ، فقال: ''كما أنّ الإسم الذي يُتكلّم به لقصْد الإسناد إليه ؛ مع تجريده عن العوامل اللفظيّة فيه هو المبتدأ الذي يُرفع ، وسرّ ذلك تجريده عن العوامل اللفظية ؛ فَهذا التّجريد قيد في رفعه ؛ كما أنّ تقييده بلفظ مثل: "كان" و "إنّ" و "ظننْت" يوجب له حكمًا آخرَ''[44]. لقد حدّ ابن تيميّة المبتدأ بكونه الاسم المسند إليه ، المجرّد عن العوامل اللّفظية ؛ وجعل الابتداء هو عامل رفع المبتدأ ، وهو على هذا النّحو يتبنّى رأي البصريين في المسألة ، وإنْ كان قد ذكر رأيهم هذا على أساس أنّه الرأي الوحيد المسَلّم به ، فلم يتطرّق البتّة لرأي الكوفيين ، ولم يُشر إليه ، ممّا يدلّ على أنّه غير معتدّ به.

كما يبدو أنّه يرجّح مذهب البصريين الثّاني في رافع الخبر ، فهو وإن لم يُشر إلى الأمر ، نراه ينقل ما أورده الأنباري في الإنصاف ، في تأثير العوامل الدّاخلة على المبتدأ والخبر ، وهي "كان" و "إنّ" و"ظننت". وهذه العوامل تؤثّر في المبتدأ والخبر على رأي من قال أنّهما مرفوعان بالابتداء جميعا ، إذ هي في مقياس العوامل تقابل الابتداء أو تحلّ محلّه ، ومن هنا جُعل العمل لها فيهما جميعًا ؛ إذ "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، و "إنّ" تنصب المبتدأ وترفع الخبر ، و"ظننت" تنصب المبتدأ والخبر مفعولين ، فأثر هذه العوامل جميعا يتعدّى المبتدأ ليعمل في الخبر ، وهذا رأي سيبويه أيضا الذي يفرّق بين الابتداء كعامل معنويّ ضعيف لا يقوى عن العمل في معمولين معا ، وبين هذه العوامل اللّفظية التي هي قوية العمل ، وتعمل في أكثر من معمول واحد.

ويرى ابن تيمية أنّ المبتدأ يرتفع بعامل معنويّ ، وحدّه بالتّجرّد من العوامل اللّفظية ، وهو رأي البصريين الذين يقولون بالابتداء في المبتدأ ، والكوفيون ينفون أن يكون التّجرّد من

العوامل اللّفظية عاملا ، لأنّه معدوم والمعدوم لا قدرة له على العمل ، وإن كانوا يرون أنّ الرّفع في المضارع هو تعريته من النّواصب والجوازم ، وهو حدّ لا يبتعد كثيرا عن معنى الرّفع بالابتداء.

إنّ الغرض من تناول ابن تيمية لهذه المسألة إنّما هو إبراز أنّ اللّفظ لا يُستعمل على إطلاقه ، بل لابدّ من أن يستعمل مقيّدا ، سواء أكان التّقييد بالعقد أو بالتّركيب ، أو بما عُرف من عادات المتكلّم في خطابه ، وتجريد اللّفظ من هذه القيود الخاصّة إنّما هو قيد له ، كما هو الشّأن في صيغة الأمر الموضوعة في اللغة للدلالة عليه ؛ إذ التلفّظ بصيغة الأمر للدلالة عليه هو قيد له ، وكذلك الأمر في المبتدأ ؛ إذ تجريده من قيد العوامل اللّفظية هو قيد يُلزمه حكم الرّفع ، كما يُلزم تقييده بالنّواسخ الداخلة عليه مختلفَ الأحكام الموضوعة لكل ناسخ ، وهو في كلّ هذا متابع لمذهب البصريين.

خاتمة: يتّضح ممّا سبق أنّ ابن تيمية - من خلال تعاطيه للمسائل النّحوية ، ولاسيما الخلافية منها- عالم فذّ متمكّن من الأصول النّحوية ، مطّلع على أمّهات الكتب المؤلّفة في النّحو ، وبخاصّة (الكتاب) لسيبويه ، وكتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) للأنباري ، وكتاب (معاني القرآن) للفرّاء ، و (معاني القرآن وإعرابه) للزّجّاج ، وهو ما يفسّر ذكره لهؤلاء الأعلام ، والاستشهاد بآرائهم في كتبه ومؤلّفاته. كما يتأكّد أنه شخصية علمية ناقدة نافذة ، فهو لا يأخذ الرّأي كيفما اتّفق ، بل يعرضه ويناقشه إن اقتضى الأمر ذلك ، ثمّ يرجّح ما رآه صائبًا ، وإن كان في معظم ترجيحاته يختار رأي البصريين.

الهوامش والإحالات:

[1]- حرّان: قرية من قُرى حلب ، وحرّان أيضا قرية بغوطة دمشق. يُنظر: ياقوت الحموي بن عبد الله الحموي ، معجم البلدان ، ط02. بيروت: 1995 ، دار صادر ، ج02 ، ص236

[2]- يُنظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، ط1. بيروت: 1417هـ ، دار الكتب العلمية ، ص351.

[3]- يُنظر: محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي ، العقود الدريّة في مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، تح: محمد بن حامد الفقي ، ط01. بيروت: دت ، دار الكاتب العربي ، ص19.

[4]- يُنظر: المرجع نفسه ، ص345.

[5]- إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء ، البداية والنّهاية ، تح: علي شيري ، ط01. بيروت: 1408هـ ، دار إحياء التراث العربي ، ج14 ، ص27.

[6]- تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، تح: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، دط. المدينة المنورة: 1416 ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشّريف ، ج07 ، ص116.

[7]-المرجع نفسه ، ج32 ، ص252.

[8]- المرجعنفسه ، ج10 ، ص230 ، 231.

[9]- عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بِشر سيبويه ، الكتاب ، تح: عبد السلام محمد هارون ، ط03. القاهرة: 1408 ، مكتبة الجانجي ، ج03 ، ص165.

[10]- إبراهيم بن السرّي أبو إسحاق الرجّاج ، معاني القرآن وإعرابه ، تح: عبد الجليل عبده شلبي ، ط01. بيروت: 1408ه ، عالم الكتب ، ج01 ، ص39.

♥- لم أقف عليه في كتاب معاني القرآن للفراء ، حيث ذكر النّصب حُكما خصّ به (مُجراها ومُرساها).

[11]- أحمد بن محمد أبو جعفر النّحاس ، إعراب القرآن ، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم ، ط01. بيروت: 1421ه ، دار الكتب العلمية ، ج01 ، ص14.

[12]- محمد بن محمد أبو السّعود ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، دط. بيروت: دت ، دار إحياء التّراث العربي ، ج04 ، ص209.

[13]- يُنظر: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني ، تح: علي عبد الباري عطية ، ط01. بيروت: 1415ه ، ج06 ، ص254 ، 255.

[14]- يُنظر: ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تح: محمد حسين شمس الدين ، ط01. بيروت: 1419ه ، دار الكتب العلمية ج01 ، ص35.

[15]- يُنظر: الزجّاج ، معاني القرآن وإعرابه ، ج01 ، ص40.

[16]- محمد بن مكرم بن علي ابن منظور ، لسان العرب ، ط03. بيروت: 1414ه ، دار صادر ، ج14 ، ص401.

[17]- يُنظر: عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ط01. 1424 ، المكتبة العصرية ، ج01 ، ص08-16.

[18]- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج06 ، ص207.

[19]-المرجع نفسه ، ج06 ، ص207.

[20]- المرجع نفسه ، ج06 ، ص208

[21]- يُنظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج01 ، ص09.

[22]- المرجع يُنظر: ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج06 ، ص209.

[23]- المرجع نفسه ، ج06 ، ص209.

[24]- نفسه ، ج06 ، ص207. ويُنظر: ج10 ، 369.

[25]- المرجع نفسه ، ج06 ، ص206.

[26]- سيبويه ، الكتاب ، ج01 ، ص57.

[27]- يُنظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج01 ، ص134-139.

[28]- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج18 ، ص265.

[29]- سيبويه ، الكتاب ، ج01 ، ص15.

[30]- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج12 ، ص109.
[31]- جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دط. مصر: 1394 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج02 ، ص233.
[32]- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج18 ، ص265. ويُنظر: نفسه ، ج12 ، ص109.
[33]- المرجع نفسه ، ج14 ، ص402.
[34]- يُنظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج01 ، ص134. وما بعدها.
[35]- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، ج16 ، ص571.
[36]- يُنظر: الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج02 ، ص379.
[37]- سيبويه ، الكتاب ، ج02 ، ص382.
♣- هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام ، أبو عمارة الكوفي مولى آل عكرمة بن ربعي التميمي الزيات أحد القراء السبعة. ولد سنة ثمانين ، وأدرك الصحابة بالسن فلعله رأى بعضهم ، وقرأ القرآن عرضا على الأعمش ؛ وحمران بن أعين ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، ومنصور وأبي إسحاق وغيرهم.
[38]- يُنظر : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري شرح صحيح البخاري ، دط. بيروت: 1379 ، دار المعرفة ، ج04 ، 447.حديث رقم 2269.
[39]- محمد بن عبد الله بن مالك أبو عبد الله ، شرح تسهيل الفوائد ، تح: عبد الرحمن السّيد ، ومحمد بدوي المختون ، ط01. 1410 ، هجر للطباعة والنشر ، ج03 ، ص376.
[40]- ابن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، تح: ناصر عبد الكريم العقل ، ط07. بيروت: 1419 ، دار عالم الكتب ، ج02 ، ص308.
[41]- ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج03 ، ص376.
[42]- يُنظر: عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط20. القاهرة: 1400ه ، دار مصر للطباعة ، ج01 ، ص200 ، 201.
[43]- يُنظر: ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج01 ، ص38.
[44]- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج20 ، ص413.